

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الهندسة المعمارية



سوق دمشق للأوراق المالية
Damascus Stock
Exchange



تقديم : هديل عبد الجليل غانم

بإشراف :

د.م بيير ناتو
د.م أديب أومري



المقدمة:

بعد تزايد الحركة الاستثمارية والتنموية التي شهدتها سورية في السنوات الأخيرة وبعد صدور القانون رقم /10/ الذي جعل من قطرنا مركز استقطاب وتوجه لرؤوس الأموال المحلية والعربية كان لا بد من ضرورة إيجاد نظام نقدي قوي بعيد عن سيطرة الدول الامبريالية وهذا النظام يتمثل في إيجاد سوق للأوراق المالية تقوم بإيجاد حلول اقتصادية تناسب اقتصادنا ومشكلاتنا الاقتصادية وتعمل على تنشيط حركة رأس المال في الأسواق والمصارف المركزية العربية ويعوض عن القروض طويلة الأمد وفوائدها الفاحشة والتي أصبحت مرض البلدان العربية النامية .

كان السؤال ما الهدف من إيجاد سوق الأوراق المالية في سوريا ؟

بما أن الهوية الاقتصادية في الدول العربية ما زالت مفقودة أي لا يمكن التمييز فيما إذا كانت الأنظمة تتبع النظام الاشتراكي أو العام أو الخاص فإن هذا أدى إلى خلق عدم ثقة في هذه الأنظمة وبالتالي بدأ أصحاب رؤوس الأموال بالبحث عن مخرج للهروب خارج هذا النظام إما في شكل أسواق سوداء أو إلى الخارج في شكل تهريب رؤوس الأموال ، وبالتالي فإن الحل لهذه الأزمة ولتحقيق مصالح اقتصادية فعلية للمواطنين يجب أن يتم وفق مفهوم الشركات المساهمة العملاقة التي يمكن أن تربط بين زيادتها ودرجة تقدم وقوة البلدان وبعد أن نكون قد كونا لكل قطاع اقتصادي أساسي شركة مساهمة عملاقة نكون قد حققنا لأنفسنا قاعدة إنتاجية ضخمة أصلها في سورية وفروعها في العالم الغربي والشرقي .

البورصة : هي سوق منظمة تعقد في مكان معين وأوقات دورية بين المتعاملين بالبيع

والشراء وبمختلف الأوراق المالية والأوراق المالية الأخرى وتؤدي هذه الكلمة معنيين :

1 (المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون يبيعوا وشراء

2) مجموع العمليات التي تعقد فيه .

و كلمة بورصة مشتقة من اسم أحد صيارفة مدينة **Bruges** بروج في بلجيكا و يدعى فان دير بروسية حيث كان تجار المدينة يجتمعون في قصره للقيام بالصفقات التجارية .

تنقسم البورصة إلى ثلاث فئات :

بورصة الأوراق المالية

بورصة البضائع (العقود)

بورصة القسط والمعادن الثمينة .

البورصة الشاملة : وهي ستكون محور مشروعنا .

جاء القانون رقم /22/ لعام 2005 محمدا ضرورة إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية تسمى سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

هو يتألف جهاز البورصة :

يتألف جهاز البورصة من عدد من العاملين و المشتركين يمكن تصنيفهم على عدة بنود هي :

- 1- وكلاء شركات مساهمة موجودة ضمن القطر أو خارجه .
- 2- تجار أو صناعيون أو وكلاء عنهم (العاملون ضمن القطر فقط) .
- 3- وكلاء مندوبو البنوك (داخل و خارج القطر) المشتركة في البورصة .
- 4- السماسرة و الوسطاء و المندوبون الرئيسيون : و هم العاملون في البورصة في مكاتب خاصة بهم و هم تابعون إلى نقابة السماسرة و يشتركون في البورصة عن طريق النقابة و هم مقيدون بعدة شروط .

و الفرق بين السماسر و الوسيط هو أن :

السماسر : هو الشخص المكلف ببيع أسهم أو أي سلعة أخرى (ورقة مالية) و ذلك من قبل تاجر أو صناعي أو شركة أو وكيل أحدهم .

الوسيط : هو الذي يكلف بشراء أسهم أو نقد أو أي سلعة أخرى (ورقة مالية) و ذلك من قبل تاجر أو صناعي أو شركة أو وكيل أحدهم .

المندوب الرئيسي : هو الذي يعمل عند السماسر (سمسار واحد فقط) و يساعده في إتمام عمله و لا يحق له أن يعمل عند سمسار آخر .

و يترتب على كل من السماسر و الوسيط و المندوب الرئيسي عدة شروط و قوانين منها أنهم لا يحق العمل لحسابهم الخاص أو لحساب أحد أقاربهم من الدرجة الثالثة أو أحد أقارب زوجته حتى الدرجة الثالثة بالإضافة إلى عدة شروط أخرى .

أما عملهم فيتم في الصالة الرئيسية (صالة التعاملات المالية) و هو بشكل مراقب و ذلك لحماية مصلحة التجار و الصناعيين و الشركات من تلاعب السماسرة و يتم ذلك عن طريق مكتب مجلس التأديب و مكتب هيئة التحكيم و غرفة المقاصة .

- 5- العاملون في الإدارة في قسم المحاسبة و المعلوماتية .
- 6- العاملون في قسم الاتصالات الداخلية و الخارجية و القسم الإعلامي .
- 7- العاملون في قسم الأمن و القسم الصحي .

ملاحظة :

صالة البورصة لا يحق لأحد الدخول إليها إلا :

- 1- السماسرة و مساعديهم (المندوبون الرسميون) .
- 2- الوسطاء و مساعديهم (المندوبون الرسميون) .
- 3- عناصر الأمن الخاصة بحماية الصالة .
- 4- الموظفون المسؤولون عن مراقبة العمليات ضمن الصالة و مراقبة عمليات السمسرة .
- 5- المسؤولون عن ربط البورصة بالبورصات الخارجية و مراقبة اللوحات الإلكترونية و التحكم بها .
- 6- طبيب و ممرضة .

أما الجمهور و التجار الذين يريدون مراقبة العمليات التي تتم في الصالة فلهم مدرجات خاصة بهم و ليس لهم أي علاقة بالصالة (ساحة العمل) سوى بالنظر فقط .

الخلاصة :

الأعضاء المنضمون : هم مندوبوا المصارف .

- الوسيط : هو الذي يعمل في البورصة و الذي يكلف بأمر الشراء (يكلف العميل) .
- السمسار : هو الذي يعمل في البورصة و الذي يكلف بأمر البيع (يكلفه العميل) .
- المندوب الرئيسي : هو الذي يعمل في البورصة لمساعدة السمسار .
- العميل : هو التاجر أو الشركة الذي يريد بيع أو شراء سلعة ما .

الموقع :

تقع أرض المشروع غربي مدينة دمشق ضمن مثلث الخدمات في منطقة المزة (فيلات) على أرض القرن الآلي بجوار برج تالا .

يحد الأرض من الجهة الجنوبية الغربية شارع ابن المققع ، ومن الجهة الجنوبية الشرقية شارع الوليد بن عبد الملك وهو طريق المطار ، ويتجه شارع سعد بن أبي وقاص بمنحى غرب شرق نحو الأرض ويفتح على برج تالا أي أنه يسهل الوصول إليه من كافة الجهات .

تبلغ مساحة الموقع 2م8970 ويحيط به عدة مبان هامة مثل دار السعادة للمسنين الموجود شمال غرب الأرض وفي الشمال الشرقي يوجد مركز المزة الثقافي ، ويحتل برج تالا الزاوية الشمالية الغربية من الأرض ، كذلك تجاور الموقع مراكز خدمية وتجارية هامة مثل السيتي مول والخطة النهائية لنقل الأشخاص (مزة جبل) وبنك الدم ومصرف التسليف الشعبي ومحطة تزويد بوقود السيارات كما أنه من المنتظر أن يستثمر فندق بجواره كما أنه بدأ يأخذ أهمية كبيرة على مستوى المدينة من الناحية الإدارية حيث أخذت عدد من مؤسسات الدولة تتركز على جانبه (القصر العدلي) (دار البعث) وفي نهايته المؤسسة العامة للاتصالات .

يتميز الجوار بأنه ذا ارتفاع عالي فلا يقل ارتفاع أي من الأبنية المجاورة عن 7-10 / طوابق ويتميز الموقع بوجود مساحة كبيرة مخصصة لوقوف السيارات هذه المساحة تعطي موقع المشروع امتداد بصري كبير حيث يمكن رؤية الكتلة المقترحة من مسافة بعيدة جدا .

منحة المشروع :

كانت البداية بضرورة إيجاد كتلة نحتية لها قيمة رمزية تتميز بمقياسها الضخم على مستوى المدينة لتعطي المبنى تميزا خاصا .

وكان اختيار المربع في المسقط والمكعب في الحجم لكونهما أكثر الأشكال توازنا وهي تعبر بشكل من الأشكال عن الثبات والأمان وخلق الراحة النفسية لرجل الأعمال الذي يرغب في استثمار أمواله في البورصة ونجد أنفسنا أمام نوعين من الحركة:

- حركة العملاء والسماسة والمضاربين الذين هم على علاقة مباشرة بصالة التعاملات المالية وصالات العرض والطلب .
- حركة الموظفين الإداريين مع الجمهور .

هذا الفصل في الحركة تم من خلال خلق علاقة مناسبة بين قسم الصالات ذات المجازات الواسعة والقسم الإداري العام ومع وجود الترابط والتراكم بين النوعين نتجت طريقة التمازج في الفتحات بين الفتحات الضيقة والمستقيمة وهي التي تعطي طابع تقليدي وبين الفتحات الواسعة المرنة ذات الطابع الحديث كما أن الشفافية الكبيرة تعطي إحساسا بالاطمئنان والوضوح في التعامل وتزيل الإحساس بالخوف من استغلال الأموال وضياعها وبالتالي جذب كمية أكبر من المساهمين والمتعاملين .

تم وضع فناء داخلي (باثيو) في المبنى وهو يؤمن مناخا يحقق تهوية جيدة بدون تلوث كما يحقق إنارة سليمة وهدوءا تاما . و هو يرمز بشكل من الأشكال إلى ميزة من ميزات دمشق لتمييز هذه السوق عن سائر أسواق المال في الوطن العربي و العالم .

البرنامج الوظيفي للمشروع :

1 (بهو الدخول :

* بهو عام للموظفين والجمهور :

- بعض فروع البنوك
- أركان جلوس للموظفين والمضاربين
- كوات الوسطاء
- قسم نشرات مطبوعة واستعلامات أسعار
- مكاتب الإعلان

* بهو خاص للعملاء و المضاربين في البورصة :

2 (الصالة الرئيسية: (صالة التعاملات المالية) :

وهي التي تجري فيها عمليات البيع و الشراء بين السماسرة ، و تحتوي على :

* منصة رئيسية لإعلان الإغلاق والافتتاح

* أركان مندوبي الشركات المضاربة

* أركان تقديم طلبات البيع والشراء

يلحق بالصالة الرئيسية : * غرفة اجتماعات

* غرفة رئيس الصالة

* عيادة طبية

* غرفة أمن

3 (الإدارة العامة:

* مكتب رئيس البورصة + السكرتاريا

* مكتب نائب رئيس البورصة + السكرتاريا

* غرفة اجتماعات

* مكاتب مندوبي الوزارات المختصة

* غرف الكادر الإداري

4 (قسم المحاسبة المركزية :

* دائرة الاشتراكات

* قسم الإحصاء

* قسم الاقتصاد والتخطيط

* قسم المحاسبة
* قاعة اجتماعات

5 (قسم المعلوماتية المركزي:

* صالة الحاسب الآلي المركزي
* صالة التلفزيون المركزي
* صالة العقل الالكتروني وتخزين المعلومات
* صالة الميكرو فيلم + إدارة القسم

6 (القسم الإعلامي:

* ثلاث صالات تلفزة ، إذاعة ، صحافة
* صالة المؤتمرات الصحافية
* غرفة بيانات مطبوعة وتحرير
* غرفة ترجمة مع مجموعة من الكبائن المشرفة على الصالة
* إدارة القسم

7 (قسم الاتصالات الخارجية والداخلية:

* صالة الاتصالات السلكية / هاتف - فاكس - كمبيوتر /
* صالة الاتصالات البريد الالكتروني
* صالة اتصالات الشبكات العالمية والانترنت
* إدارة القسم

8 (البنك المركزي:

* يضم فروع البنوك المشتركة في البورصة

9 (صالات العرض والطلب :

(6) صالات كل صالة مخصصة لغرض معين / أسهم - سندات و عملات - ذهب - نפט -

منتجات زراعية - منتجات صناعية /

تضم كل صالة أمكنة للمندوبين من البنوك والشركات المساهمة مع موظف مختص يدير كل صالة

10 (قسم السماسرة :

* صالتان لمراقبة السماسرة من التلاعب

* نقابة السماسرة وتتألف من :

أ- رئيس + سكرتاريا

ب - أرشيف + ديوان

ج - هيئة التحكيم

د - مجلس التأديب

11 (قسم المكاتب والشركات :

مجموعة من الشركات لفروع الشركات المساهمة القابضة والوكالات والبنوك المشتركة ومكاتب رجال الأعمال مع مجموعة من الخدمات لتسهيل أعمالهم / هاتف - فاكس - تيلكس /

12 (القسم الأمني :

* صالة أجهزة المراقبة الالكترونية والكشف عن البطاقات

* مدير القسم + سكرتاريا

* أرشيف

* غرفة رجال الأمن واستراحة العناصر

* بوفيه + خدمات

13 (القسم الصحي :

* غرفة طبيب + معاينة + صيدلية + ممرضة

14 (القسم الترفيهي :

* مطعم

* كافتيريا

15 (الخدمات الفنية والتقنية :

* تدفئة وتكييف

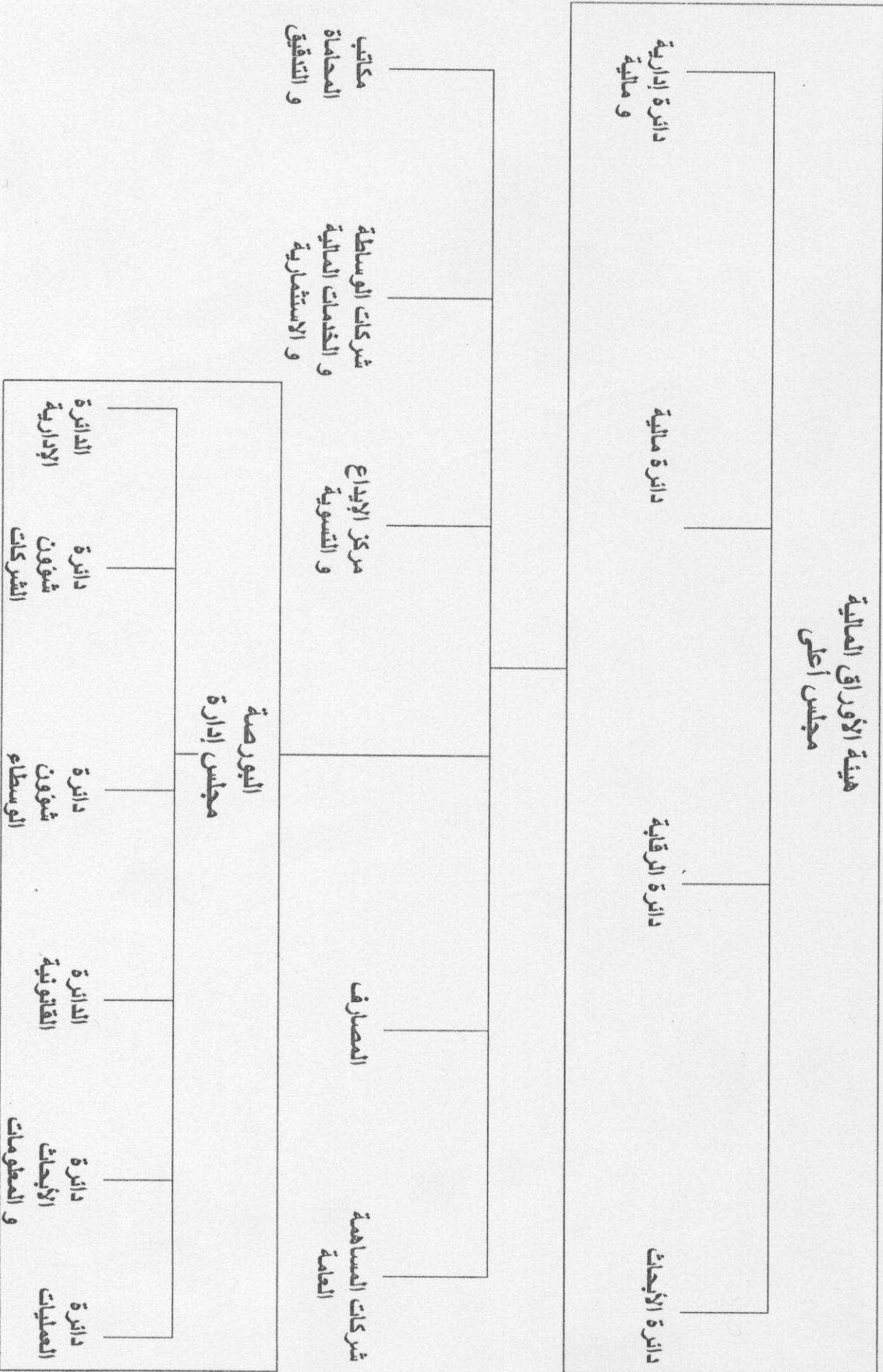
* مولدات احتياطية

* مستودعات

16) مرآب للسيارات :

خمسون سيارة في القبو إضافة إلى المرآب الخارجي السطحي

الإطار المؤسسي المقترح لسوق الأوراق المالية في سوريا مجلس الوزراء



السوق المالية (٢-٣)

استشراق الرؤية العلمية حول إمكانية تصميم

وإدارة آلية السوق من النواحي التطبيقية ، المؤسسة والفنية

المقومات المؤسسية: مراحل البناء المؤسسي والبيئة التنظيمية لسوق الأوراق المالية (YFB)

إعداد/ د. ارسلان محمد احمد

بعد أن تناولنا في العدد السابق المقومات الموضوعية والتأكيد على نضوج الظروف الملائمة لتأسيس وإنشاء سوق تداول الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية ، نجد أنفسنا في هذا المبحث ضرورة التوقف أمام تصور جديد في دراسة المقومات المؤسسية من النواحي العملية وذلك بتصميم البناء المؤسسي والتنظيمي هيكل أسواق البورصة المحلية .

ولعل من أهم متطلبات هذا البناء - الميكانيكي - هو تحديد دور الأجهزة الإشرافية ومهامها الوظيفية والفنية الرقابية التي يمكن أن تضطلع بها في تقديم الخدمات المالية والاستشارية للسوق .

(أولاً) حجم السوق و التوزيع الجغرافي للبورصات

المحلية في المدن الاقتصادية و التجارية اليمنية

يعتمد وضع الهيكل التنظيمي لإدارة السوق المالية - المنظمة في مجال البورصة على حجم السوق وطبيعة التمركز الاقتصادي والتجاري في المدن الكبيرة .. وفي الجمهورية اليمنية توجد مناطق ذات أهمية من حيث الوزن والثقل الاقتصادي والمالي والحضري والتواجد المؤسسي والحكومي المؤثر في مساندة قيام أسواق البورصة في بيئة جغرافية ملائمة ، ومن أمثلة هذه المدن العاصمة الرئيسية لليمن صنعاء والعاصمة التجارية عدن التي تعتبر (بوابة الميناء الرئيسي ..) وهما من أكثر مناطق اليمن تقريباً المعروفة على مستوى علاقتها بالأسواق والتجارة الدولية .

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى أن كلا العاصمتين تتوفر لديهما البنى الأساسية والهيكلية التي تؤدي إلى خلق شروط مواتية بالفعل نحو إقامة أسواق للبورصة على المستوى المحلي .

ويرى (الباحث) من هذه الزاوية أن إطلاق فرص النمو للأسواق المالية بالتنافس والتنسيق فيما بينها يفضي إلى زيادة النشاط الاقتصادي الحر وتنمية آلية الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق وبالتالي فإنه من الصعب حصر نطاق السوق المالية في مكان جغرافي معين خاصة وأن المساحة الجغرافية والاقتصادية لليمن واسعة جداً . ثم أن التطوير التنظيمي للبورصة لا يعتمد إطلاقاً على صغر الأسواق (الأولية أو الثانوية) بل لابد من توسيع هذه الأسواق في خدمة نشاط الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يجد مناخاً ملائماً له في هذه العواصم الهامة من البلاد ، لذا فإن قيام سوقين للبورصة في كل من هذه المدن اليمنية هو خطوة سليمة وممكنة في الإطار المؤسسي والموقع الجغرافي للسوق ويشير بأفاق رحبة على صعيد المستقبل .

ثانياً) مراحل إنشاء السوق وتصميم الهيكل التنظيمي الأمثل

للبورصتين صنعاء (SMSE) و عدن (AMSE)

تتطلب عملية إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن تصميم استراتيجي متكاملة على مراحل مختلفة وتنفيذ عدد من الخطوات العملية على المستوى المؤسسي والتشريعي والإداري، بحيث تؤدي في محصلتها إلى خلق الكيان الاعتباري للسوق ومؤسساته الملحقة.

وبالنظر إلى هذه الاستراتيجية المتعلقة بإنشاء السوق وتطويره تبرز أربعة مراحل أساسية للبناء المؤسسي وهي :

أولاً: تحديد الخيار الاستراتيجي المؤسسي للبورصات - هل هي ذات طابع مؤسسي حكومي أو أنها ذات طابع متعدد الأشكال المؤسسية المشاركة بين الدولة أي الحكومة والقطاع الخاص بتوازن (القرارات) في هيئة سوق المال ومجالس إدارة البورصات .. أو أنها تأتي مباشرة تحت إشراف وتأثير القطاع المصرفي والتجاري هنا عديدة ولا يمكن لنا حصرها بالطبع ولكن يبدو في تقديرنا أن الخيار الأمثل للبورصات في اليمن ربما تكون مشابهة كثيراً للبورصات في البلدان العربية وهو النموذج المؤسسي - التقليدي الذي يقع تحت إشراف الدولة وبمشاركة القطاع الخاص الوطني - لرجال المال والأعمال في اليمن - وهذا يعطي دور واسع للحكومة في التوجيه وصياغة البنية التشريعية والقانونية والرقابة على نشاط السوق.

ثانياً: تحديد الأسلوب التنظيمي لإدارة السوق وبورصاته الملحقة، وهنا يمكن أن تنشأ جهتين مختلفتين: إحداهما تقوم بدور التوجيه والرقابة على البورصة، و ثانيهما تقوم بتنفيذ إدارة أنشطة وأعمال البورصة. ولاشك أن الدور الأول سوف يكون حكومياً وهذا الأمر له إيجابياته وسلبياته .. إلا أن الإشراف المباشر للسوق من قبل الحكومة لا يعني تقييد نشاط البورصة بالقرارات الصارمة بل ينبغي أن يكون عامل توجيه ورقابة وضمانات في حماية المستثمرين وحقوق حاملي الأسهم. أما الدور الثاني فإنه يعني بأن تتولى إدارة عمليات السوق هيئات وأجهزة متخصصة من المديرين والكفاءات المؤهلة في حقل الاختصاص والإدارة الجيد بأن البورصة ليست أنشطة إدارية - روتينية بقدر ما تعتمد على استراتيجيات تنظيمية وإدارية لها علاقة بفنون الهندسة المالية الحديثة.

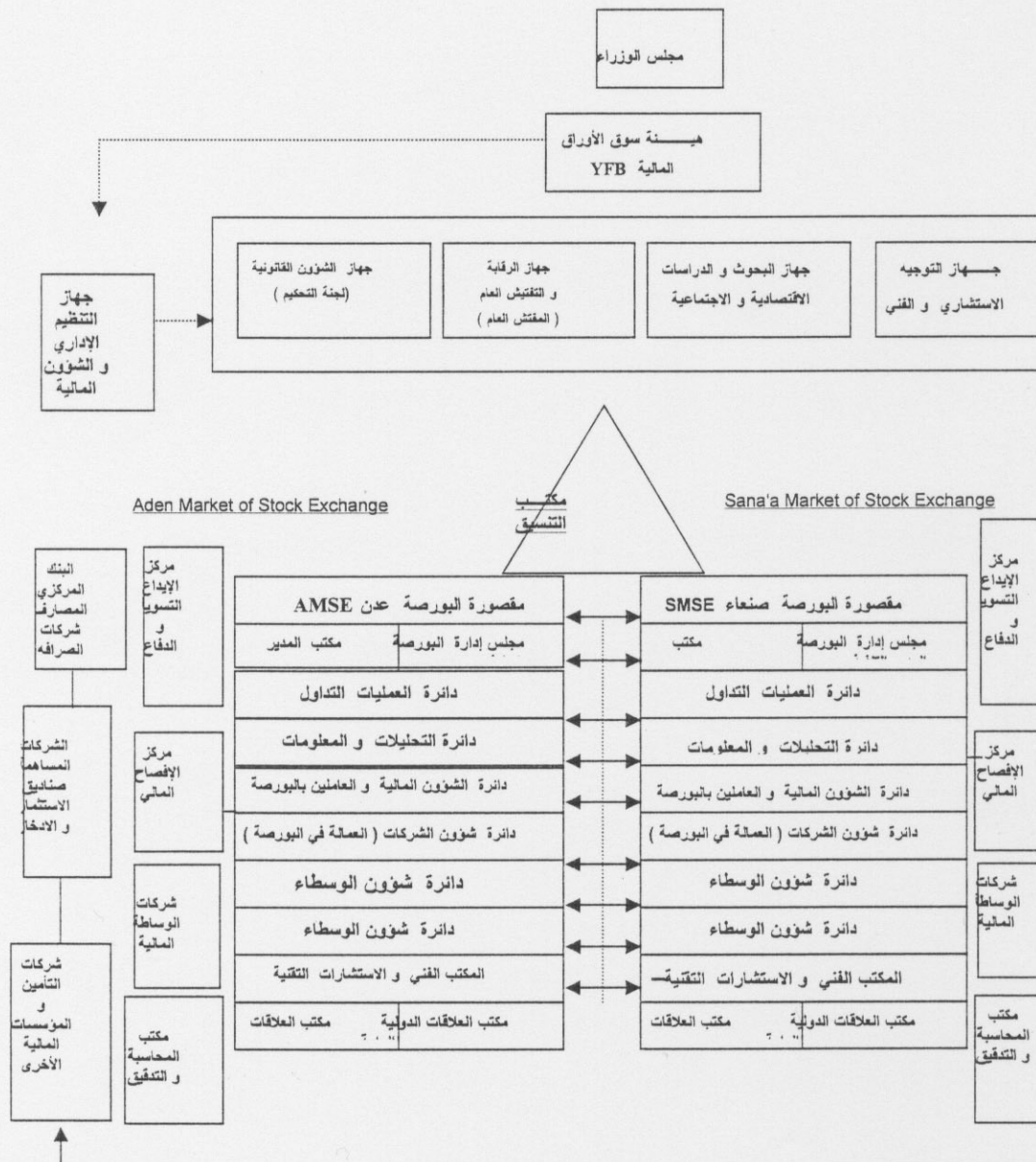
ثالثاً: تحديد الهيكل التنظيمي الأمثل أو الأنسب في المجال الإداري والتنفيذي وتوصيف الصلاحيات والمهام ووضع القواعد التنظيمية في المعاملات اليومية وسلسلة من اللوائح والتعليمات الواضحة للعاملين والمتعاملين في كل أنشطة وعمليات البورصة.

رابعاً: تحديد الإطار المؤسسي - التكنيكي أي تصميم وإدارة آلية البورصة من النواحي التقنية والتكنولوجية. ويجب أن يشمل هذا الإطار:

- ١- التخطيط التشغيلي للبورصة وقواعدها التكنيكية في السياسات الإدارية والمالية.
- ٢- طبيعة القرارات في البورصة وقيادتها بالأوامر لعمليات التداول في السوق.
- الاهتمام بالمكون التكنولوجي والربط الشبكي لأنشطة البورصة على صعيد المعاملات الداخلية والخارجية.

وعلى أساس هذه المراحل يمكن اختيار الهيكل التنظيمي للسوق المالية والبورصات الملحق بها كبورصة صنعاء SMSE وبورصة عدن AMSE والذي سيكشف لنا بوضوح عن طابع البيئة التنظيمية المحيطة بآلية السوق وتركيب أجهزتها القانونية والإدارية والفنية والمالية والرقابية وذلك ما يمكن إيضاحه في الشكل التالي

الشكل البياني (١) الإطار المؤسسي لسوق الأوراق المالية في ج. ي فرضية مقترحة لبورصتي صنعاء وعدن



ثالثاً) التركيب الميكانيكي لأجهزة إدارة آلية

أسواق البورصة اليمنية

يشمل التركيب الميكانيكي تكوين الأجهزة المتخصصة في إدارة آلية سوق المال وتوظيف الموارد البشرية من التخصصات الدقيقة والرقابة المشددة على إدارة المال والأعمال مع استغلال إمكانيات البورصة من الداخل . وبما أن إدارة اقتصاد أسواق البورصة تعتمد على الجهود التنظيمية وعلم إدارة التطوير بوسائل تقنية وهندسة النظم والمعلومات فإن هذه الآلية لا تخضع إطلاقاً للروتين أو دواليب الهيكل التنظيمي وتعبئة (الخانات الوظيفية والمناصب بأفراد غير مؤهلين في حقل الاختصاص) ، لذا وجب القول بأن التركيب الميكانيكي لا بد وأن يعتمد على دراسة عميقة في توظيف الكوادر وتوصيف الوظائف والاعتماد على قواعد الاحتراف المهني والخبرات والتدريب الاستشاري في الداخل والخارج . وبالرجوع إلى المسألة المتعلقة بالإطار المؤسسي - التنظيمي لسوق الأوراق المالية في اليمن وتحديد الهيكل التنظيمي عن تركيب هيئة السوق المالية YFB والبورصات المحلية صنعاء وعدن - AMSE SMSE فإن هذا التصور (المقترح) يمكن توصيفه من النواحي الميكانيكية إضافة إلى تحديد بعض المهام التنظيمية على النحو الآتي :

هيئة سوق الأوراق المالية

من المفيد أن تكون هذه الهيئة مستقلة في تكوينها وتحت إشراف جهة حكومية عليا كمجلس الوزراء شريطة أن يتوفر لها كيان اعتباري خاص من النواحي التنظيمية والرقابية والفنية أي أن دورها ليس لجنة عليا للسوق مهماتها (الاجتماعات الدورية) بل هي عبارة عن إطار توجيهي ورقابي في البنية الفوقية أو المؤسسية وبالتالي يجب أن تتبعها عدداً من الأجهزة المتخصصة أو الدوائر الملحقة من أجل قيادة وتوجيه أسواق البورصات المحلية - الناشئة . ويمكن أن تشمل هذه الهيئة ما يلي :

جهاز التوجيه الفني والاستشاري

يتولى هذا الجهاز مهام استشارية فنية وأخرى متعلقة بالتطوير التنظيمي والإداري والتجديد المستمر لأنشطة البورصة نحو الأهداف المرجوة . كما أن هذا الجهاز يكون على علاقة مباشرة بالمدرء التنفيذيين .

جهاز البحوث والدراسات الاقتصادية:

يتولى كافة المهام المتعلقة بالدراسات والأبحاث الاقتصادية والمعلومات المالية والإحصائية ووضع الأسس التخطيطية والمعايير المنظمة لأعمال البورصة ويرفع التقارير والاقتراحات الخاصة بتطوير أعمال وأنشطة البورصة .

جهاز الرقابة والتفتيش :

تناط به متابعة تنفيذ اللوائح والنظم والتعليمات والتفتيش على الأعضاء (الشركات والوسطاء) للتحقق من مراكزهم المالية وإعطاء المعلومات الدقيقة وإحالة المتلاعبين بالبورصة إلى جهاز الشؤون القانونية لاتخاذ الإجراءات والمعالجات الضرورية .

جهاز الشؤون القانونية :

هو جهاز هام يملئ وظائفه خبراء في الشؤون القانونية والعلاقات، المالية ولديهم معارف في العلوم الاقتصادية أو ذوي اطلاعات واسعة بقضايا الاقتصاد والمال والأعمال والعلاقات الدولية .

ويجب اختيار هذه الكفاءات بدقة صارمة ، ويترتب على نشاط هذا الجهاز وضع القوانين والنظم الخاصة بالسوق المالية . ويمكن أن يتفرع عن هذا الجهاز ذاته لجان للتحكيم ومجلس التأديب ولجنة التحقيقات . ويتراوح صلاحياته بين التنبيه والإنذار إلى التعرير المالي وإحالة إلى القضاء في حالات تستدعي النظر بها من قبل المحاكم المدنية أو التجارية ومحاكم الأموال .

والخلاصة أن هيئة سوق الأوراق المالية هي عبارة عن إطار توجيهي ورقابي وتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال اداري ومالي خاص له صفة (الهيئات الحكومية الأخرى) .

٢ - مجلس البورصة والأطر النظامية في إدارة مقصورة السوق يتم تحديد الأسلوب الميكانيكي لإدارة البورصات - المحلية (صنعاء وعدن) على أسس تكنو- نظامية داخلية يوضح الشكل (٢) تركيب مقصورة البورصة على النحو الآتي :

مجلس إدارة البورصة

هو مركز القيادة الإدارية للبورصة والأشراف - بعيدا عن الروتين الإداري - في صناعة القرارات الداخلية على مستوى مقصورة السوق . ويتكون المجلس من أعضاء ينتموا إلى الدوائر الإشرافية وأعضاء آخرون من جهات متعددة منها المصارف وممثل عن شركات الوساطة المالية والشركات المساهمة ومركز الإيداع والتسوية ومركز الإفصاح المالي ومكتب الخاسبة والتدقيق وجميع هؤلاء الأعضاء يتم اختيارهم وتجديد عضويتهم بصورة دورية كل ثلاث سنوات وفق لائحة خاصة تحدد أسلوب الترشيح والاختيار وتوصيف المهام المناطة بهم في البيئة التنظيمية

١ لدوائر الإشرافية

مكتب المدير التنفيذي :

عبارة عن مكتب يتولى مسؤولية تعيين الموظفين العاملين في البورصة وتلبية المتطلبات الإدارية والمالية ونفقات الموازنة التي تحتاجها الدوائر المختصة من أجل القيام بمهامها وواجباتها المطلوبة .
مدراء الدوائر والمراكز المختصة . .

* مدير دائرة العمليات والتداول ويشرف على مهام تطبيق الأنظمة الخاصة بالتداول والمقاصة والتسوية ومتابعة حركة التعامل ورصد اتجاهات الأسعار ومؤشرات الافتتاح والإقفال وحجم عمليات تبادل الأوراق المالية . . وما شابه ذلك في مسرح عمليات البورصة.

* مدير دائرة التحليلات والمعلومات ويقوم بجميع الأمور المتعلقة بالأبحاث والدراسات وتحليل المعلومات وتقديم التقارير والمقترحات الخاصة بتطوير أعمال البورصة .

دائرة شئون الوسطاء ودائرة شئون الشركات :-

عبارة عن دوائر متخصصة . بمتابعة أوضاع تسجيل الشركات ومراقبة مراكزها المالية وكذا الوسطاء وأمورهم المهنية .

المكتب الفني والاستشارات التقنية

هو الجهة المتخصصة بإدارة الأمور الفنية والتجهيزات بالوسائل الكومبيوترية والحاسبات وإصلاحات الخلل الفني

للأجهزة والمعدات .

(رابعا) المكونات المؤسسية للسوق المالية المنظمة وتحليل العلاقة

التنظيمية المتبادلة بين أفرعها الرئيسية و الوسطاء الماليين

Finical Market and Intermediation of Bankers

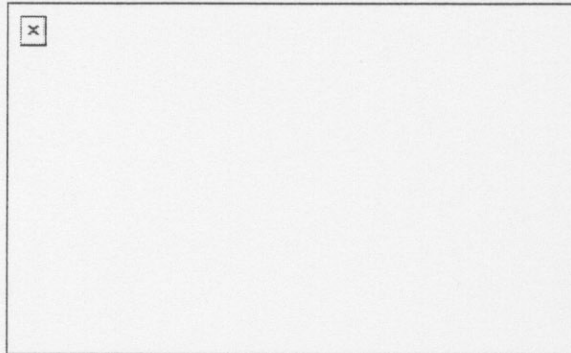
بما أن السوق المالية المنظمة تتكون من ثلاث أوليات رئيسة هي : سوق رؤوس الأموال و السوق النقدية و سوق تداول الأوراق المالية (البورصة) فإنه يجب علينا أن ندرك بان تحديد العلاقة المتبادلة بين أفرع هذه السوق تتطلب تحليل علمي عميق يفضي إلى الكشف عن درجة التفاعل التنظيمي الذي تحركه الأجهزة الوسيطة ما بين تلك الأوليات المؤسسية المتكاملة في إطار هذه السوق ، فإذا نظرنا من منظور الاقتصاد الكلي **Macro - economic** إلى آلية السوق النقدية اليمنية في الوقت الراهن فهي تشمل خدمات المصارف الوطنية بكافة أنواعها التجارية و المتخصصة و دور البنك المركزي في إدارة السياسات النقدية عبر أدوات تقنية (كمية و نوعية) سواء في الرقابة المباشرة أو الغير مباشرة على حركة عرض الأموال و النقود و الحفاظ على العملة و تنشيط سوق العملات الأجنبية ، أما بالنسبة لآلية سوق رؤوس الأموال فإن هذه الآلية لا تزال تعاني من الوهن أو الضعف في دور الشركات الساهمة المحلية و سيطرة القطاع الخاص العائلي على معظم المشروعات الصغيرة غير القابلة للتوسع عن طريق الرأس المال المساهم بالإضافة إلى الهيئات و المشروعات الاقتصادية الحكومية والتي لا تزال بحاجة إلى إعادة هندسة برامج الخصخصة فيها على أسس ملائمة للتوجه السليم نحو اقتصاد السوق ، وأخيرا عن آلية سوق تداول الأوراق المالية أي البورصة المرتقبة فإنها لا يمكن أن تؤثر في الواقع و من خلال مكوناتها المؤسسية الحديث إلا عبر تفعيل دور أجهزة الوساطة المالية . ومن هنا فإن هذه الأجهزة غير موجودة حاليا على أرضية الواقع و لذا فإن الأمر يتطلب في إطار المقومات الأساسية للسوق إنشاء شركات متخصصة للأوراق المالية و متلازمة مع مراحل البناء المؤسسي للبورصة في اليمن .

وإذا فرضنا أيضا أن مثل هذه الشركات يجري تأسيسها على قدم المساواة مع بناء تنظيم آلية سوق البورصة فأنه لا يجب الاعتبار بان هذه الشركات سوف تكون مستقلة عن آلية السوق ذاتها بل هي أساسا جزء من المكون المؤسسي الشامل لقيام و نجاح البورصة في الوقت ذاته ، و على هذا النحو فإن التفاعل بين البورصة و أسواق المال الأخرى سوف تبدأ نقطة انطلاقها تماما من ذلك الدور الذي ستضطلع به أجهزة الوساطة كجسر يربط كافة أو آليات السوق المالية المنظمة بعضها البعض ، وبالمقابل أيضا علينا أن نلاحظ مسألة هامة وهي أن التشابك الميكانيكي في البيئة التنظيمية للسوق المالية المنظمة وبتراكيبها المختلفة عادة ما يفرض على البورصة أن تستفيد من فرص توظيف تراكم رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة عبر أجهزة الوساطة المالية لكونها هي أجهزة و مؤسسات الإصدار القائمة بدور (الوكلاء) أو من ينوب عن الشركات المساهمة وذلك بخلق الإصدارات الجديدة من أسهم أو سندات و تسهيل عمليات البيع و الشراء للأوراق المالية في إطار التداول بالبورصة ، و هذا ما نكشف عنه بأساليب الهندسة المالية من خلال عرض الشكل البياني (٢) و الشكل البياني (٣) بصورة متعاقبة .

إن هذه العلاقة بين أوليات السوق و دور أجهزة الوساطة المالية تترجم نفسها بوضوح من خلال أشكال التأثير الديناميكي المتوازن على صعيد السوق من الدرجة الأولى (p-m) أي سوق الإصدارات القائمة بعرض الأوراق المالية و السوق من الدرجة الثانية (S-M) أي سوق تداول الإصدارات في الطلب على الأوراق المالية . و على هذا الأساس سوف تقوم هنا كل من هيئة سوق الأوراق المالية اليمنية و إدارة بورصتي صنعاء و عدن **SMSE/AMSE** بنسج

علاقة قوية مع شركات الوساطة المالية أو بنكرات الاستثمار التي يفترض تنشئتها من قبل رجال المال و الأعمال أو بمشاركة من القطاع الخاص للرأسمال الوطني والأجنبي و ذلك لكي تسند لمثل تلك الشركات أو البيوت المالية ذات الخبرة المتميزة مهمات التوسط والمعاملات المالية في مقصوري السوق . ومن أمثله هذه المهمات بالطبع هي ممارسة مهنة تسويق المنتجات المالية المتخذة صفة البيع و الشراء للأسهم

والسندات و إدارة الصفقات المالية القادمة العقود المستقبلية **Futures Options** وإدارة الخيارات المالية و التسويات بالدفع النقدي الكلي أو الجزئي و المقاصة عبر البنوك أو مراكز الإيداع في البورصة .، و ما شابه ذلك من خدمات أخرى تخص تنفيذ تعليمات المستثمر.

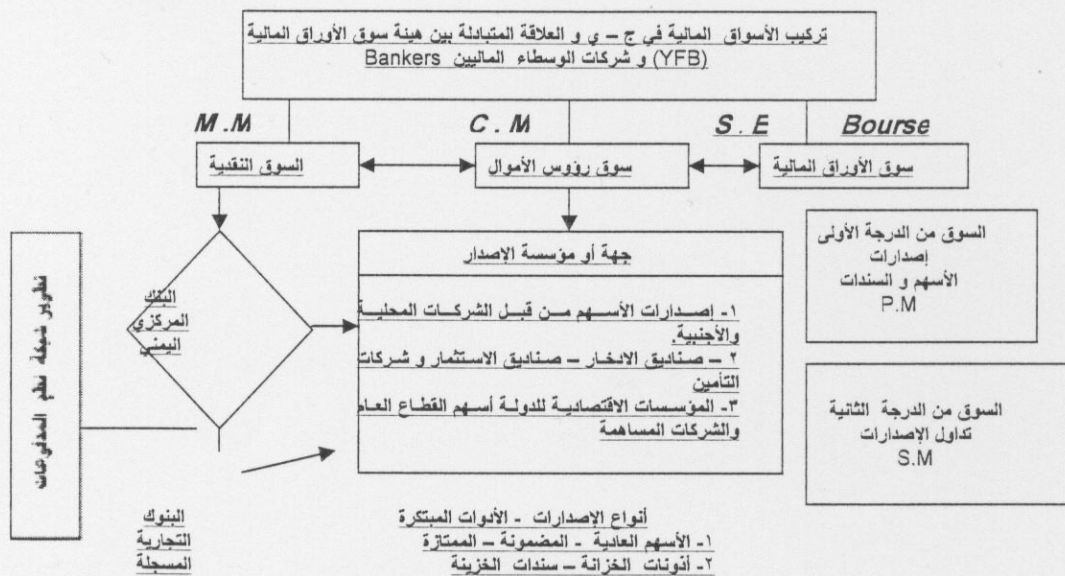


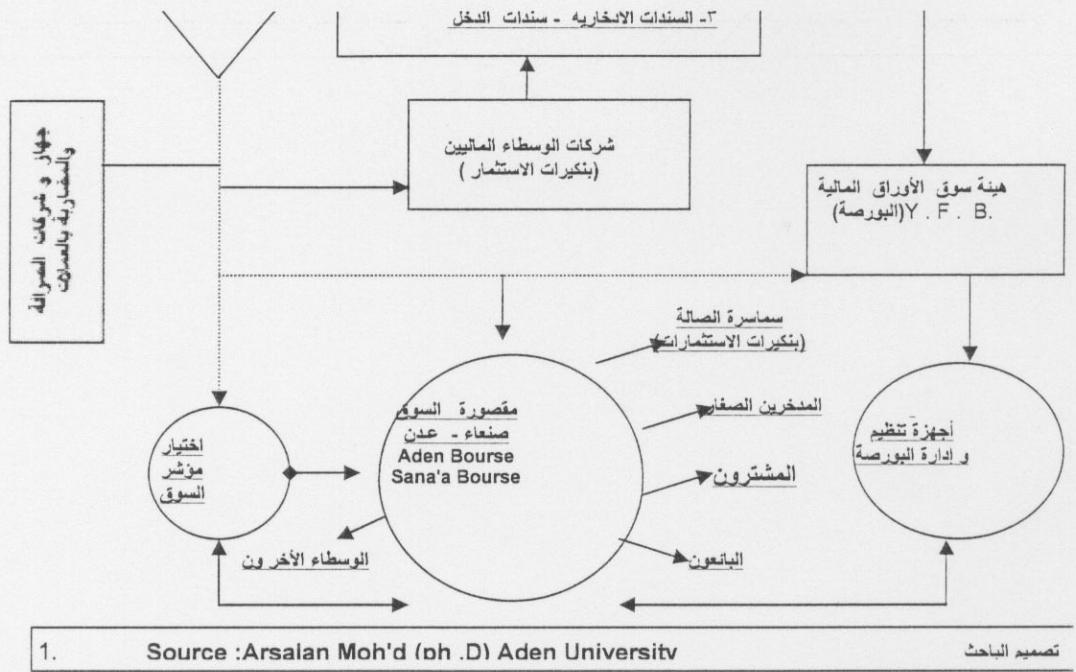
ومن جهة أخرى ، يمكن لسوق تداول الأوراق المالية أثناء المراحل التأسيسية للسوق أن تفتح الإمكانيات ليس أمام شركات الأوراق المالية أو شركات التمويل والاستثمار المالي في ممارسة مهنة إصدار الأسهم والسندات بل يحق أيضا للبنوك التجارية أن تقوم أيضا بإصدار أسهم جديدة في حاله توسع حقوق الملكية للرأس المال المصرفي وإدارة محفظة الأوراق المالية

للمستثمرين و كذلك مؤسسات الادخار أو بنوك الادخار بهدف الاستثمار في الأوراق المالية لأغراض محفظة الاستثمار ، إضافة إلى شركات التأمين وصناديق المعاشات و الضمان الاجتماعي و البنك المركزي اليمني و المصارف الإسلامية التي تتعامل بمنتجات مالية خاصة مثل سندات الدخل و الشركاه و الاستثمار و ذلك كما هو مبين في الشكل الهندسي (٣) حول مستقبل العلاقة ما بين المؤسسات المالية و شركات الوساطة المالية حيث أن تحقق البورصة اليمنية نموا و تنوعا كبير في تشكيلة السوبر ماركت المالي **Market Financial Super** من المنتجات والأدوات المالية المختلفة.

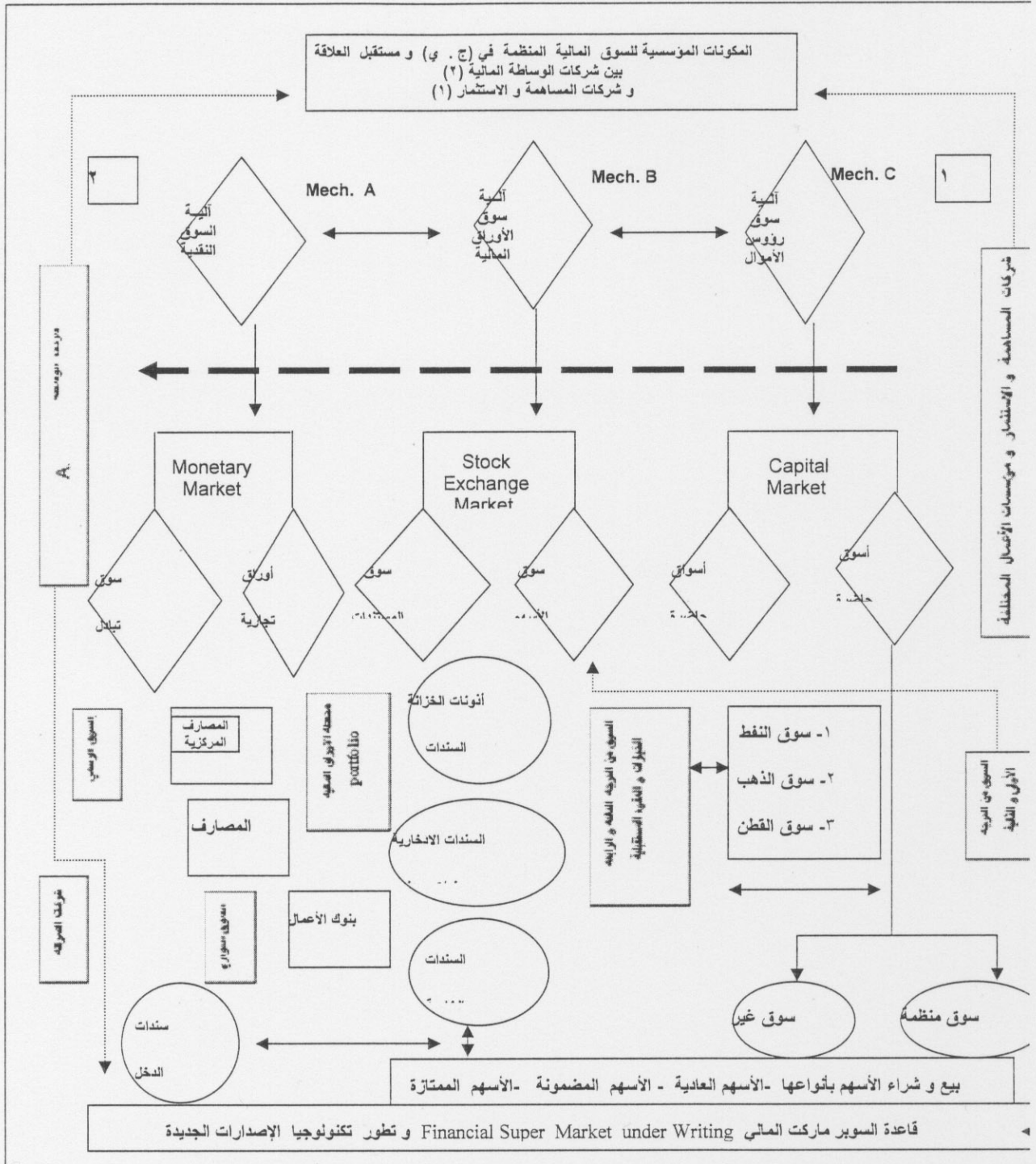
شبكة الإفصاحات المالية
(الشاشات الكمبيوترية
والريموتية)

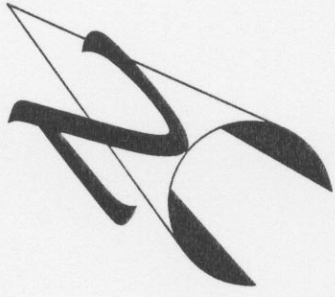
الشكل البياني (٢)





الشكل البياني (٣) R -Y Source :Arsalan Moh'd (ph .D) University of Aden .

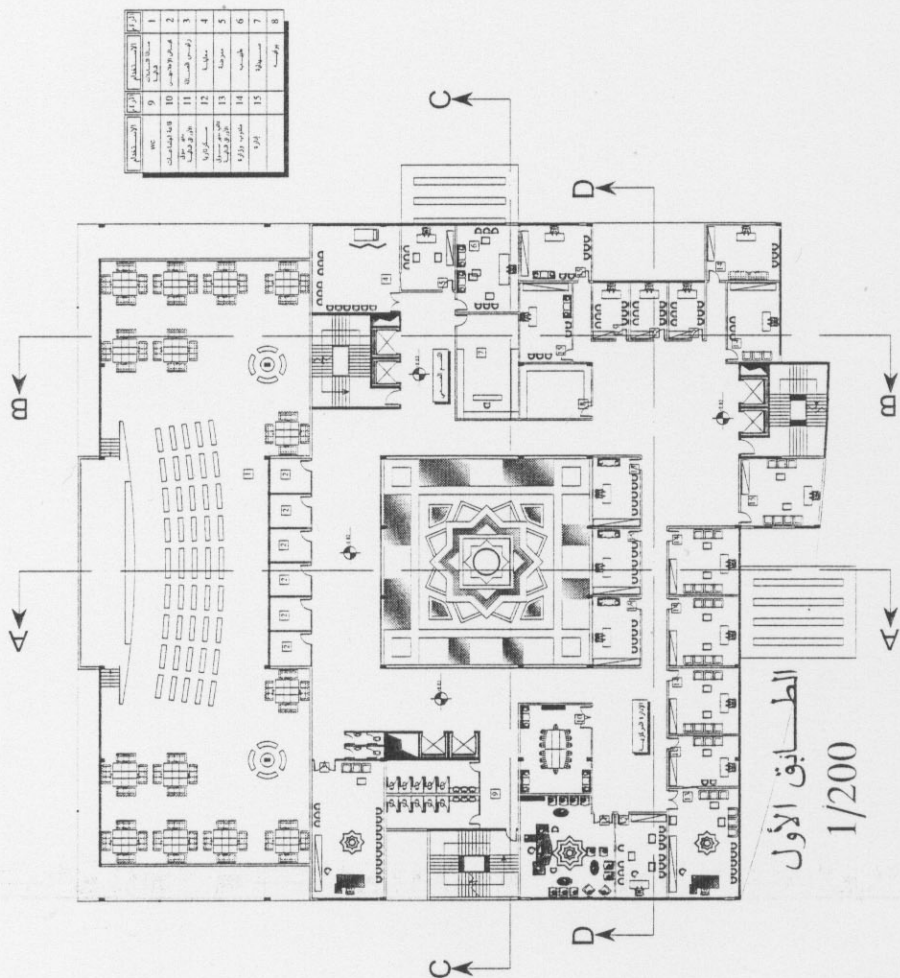
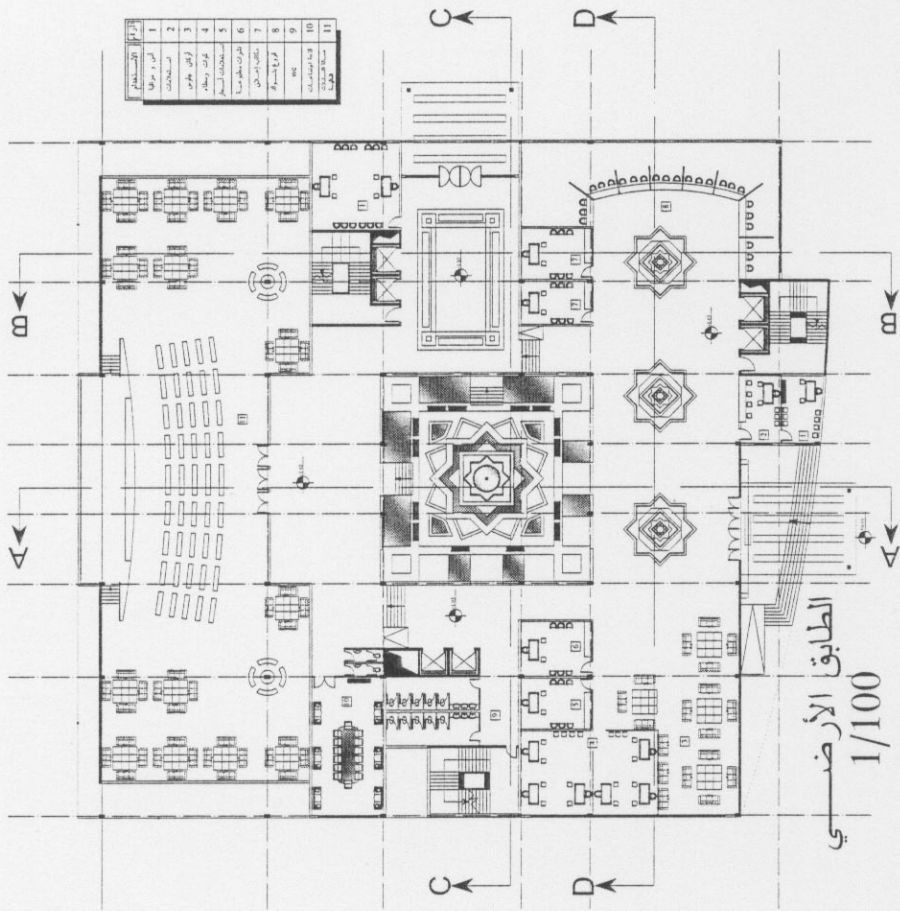




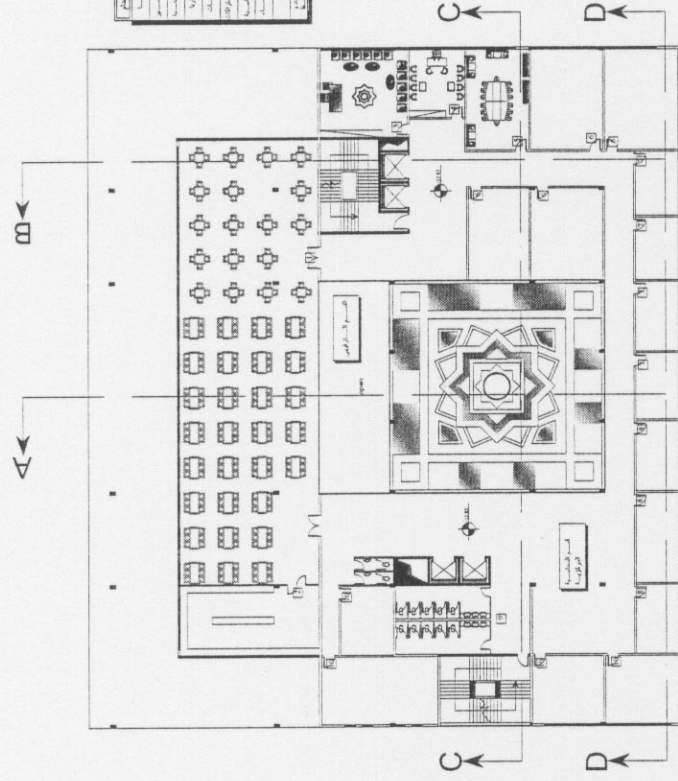
شارع المسعودي

وزارة الإعلام

شارع فيصل بن عبد العزيز

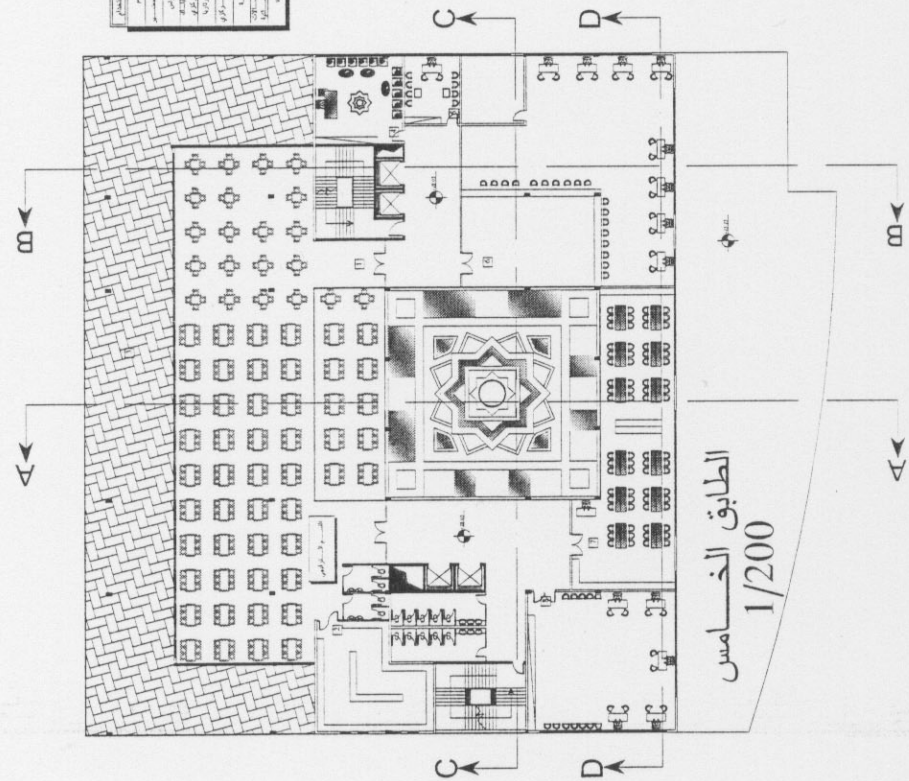


الرقم	الاسم
1	القبول
2	القبول
3	القبول
4	القبول
5	القبول
6	القبول
7	القبول
8	القبول
9	القبول
10	القبول

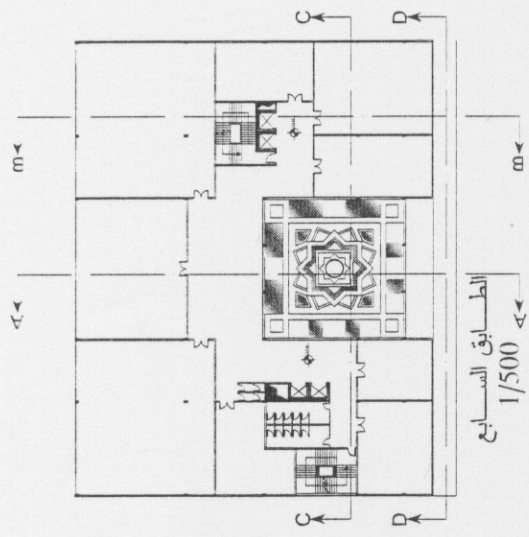
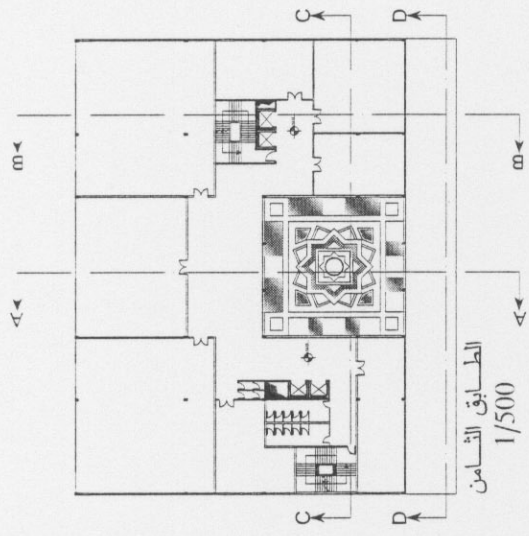
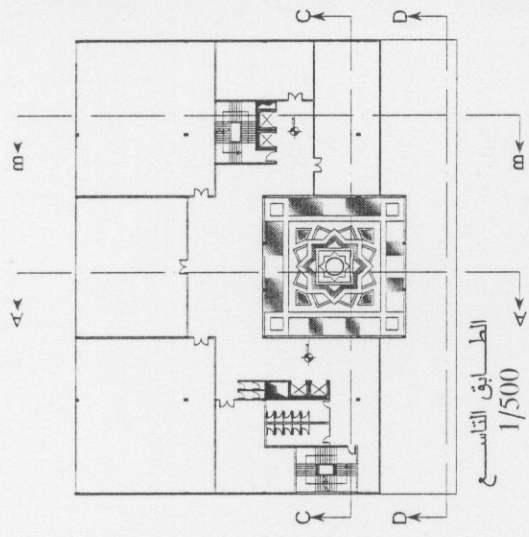


الطابق السادس
1/200

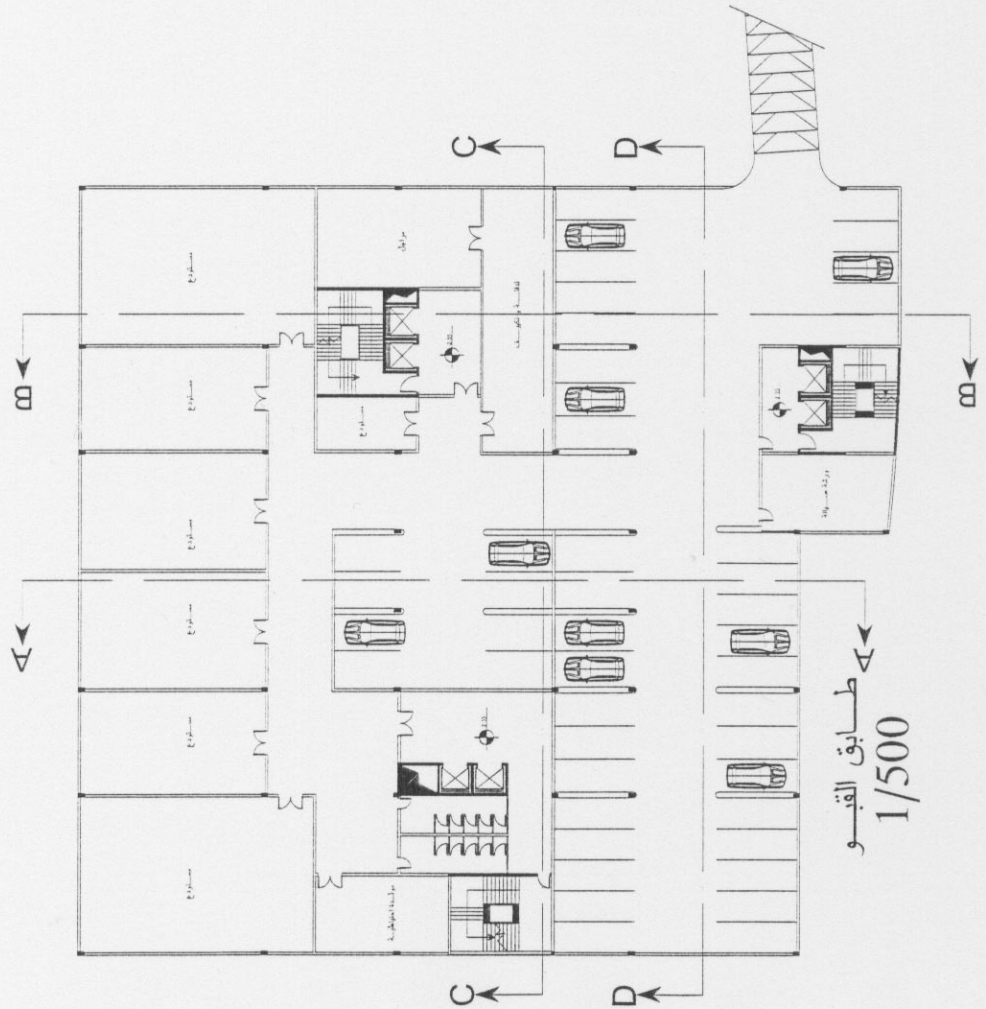
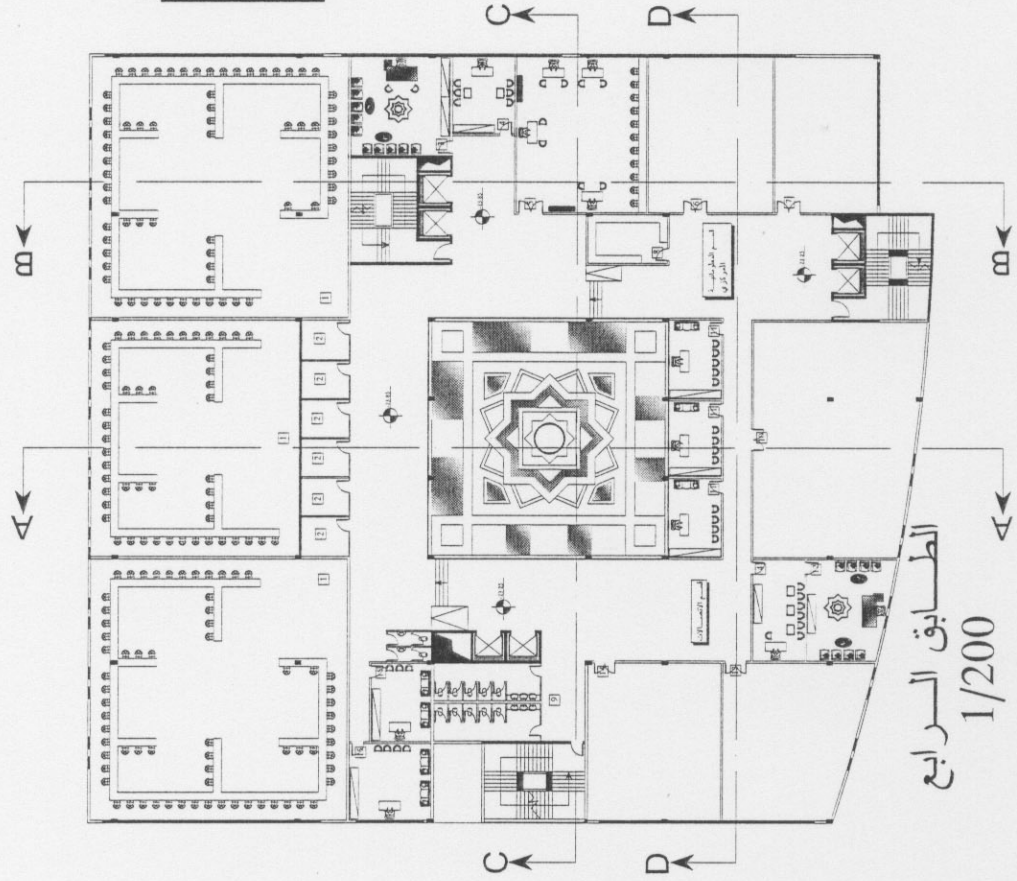
الرقم	الاسم
1	القبول
2	القبول
3	القبول
4	القبول
5	القبول
6	القبول
7	القبول
8	القبول
9	القبول
10	القبول

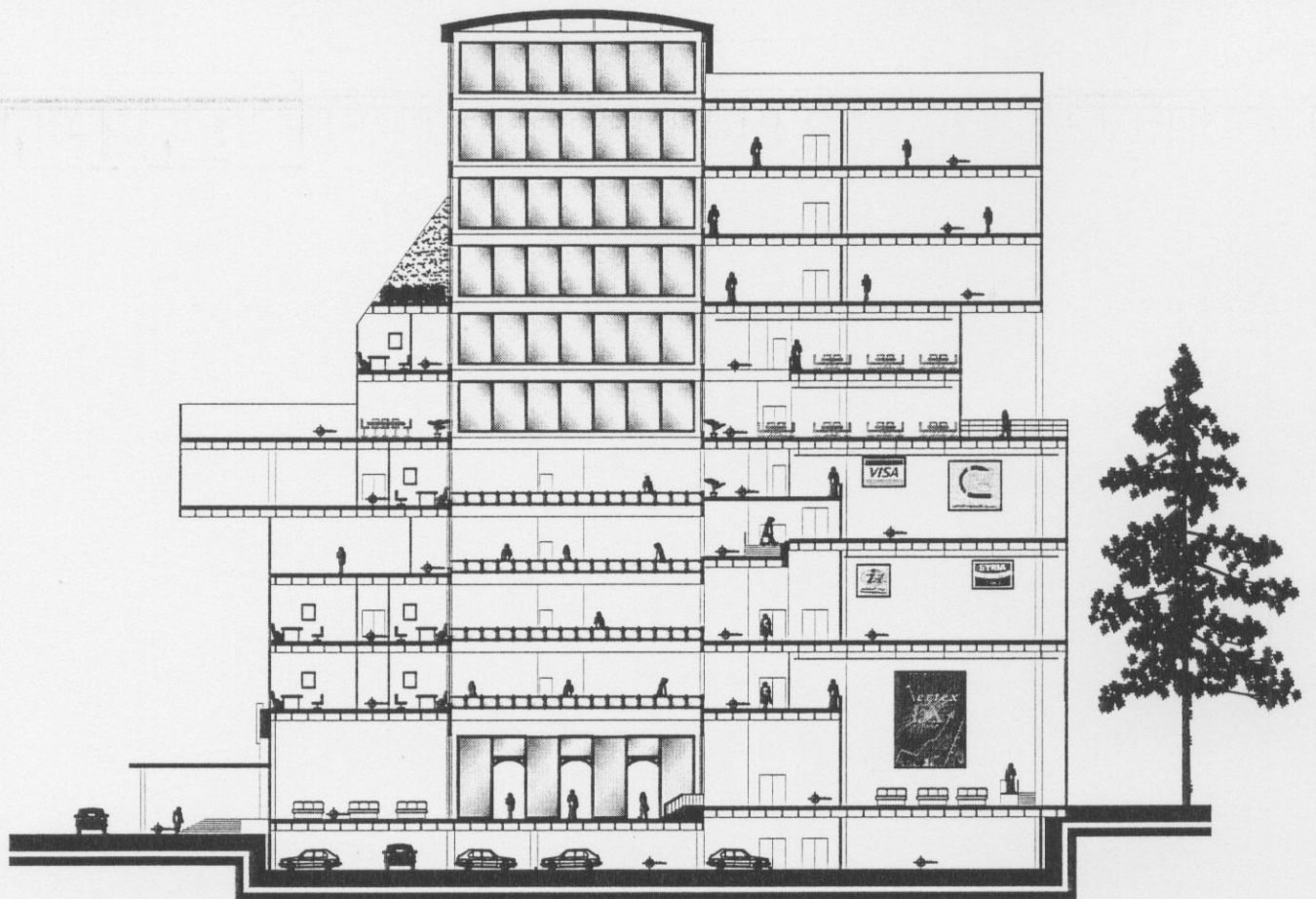


الطابق الخامس
1/200

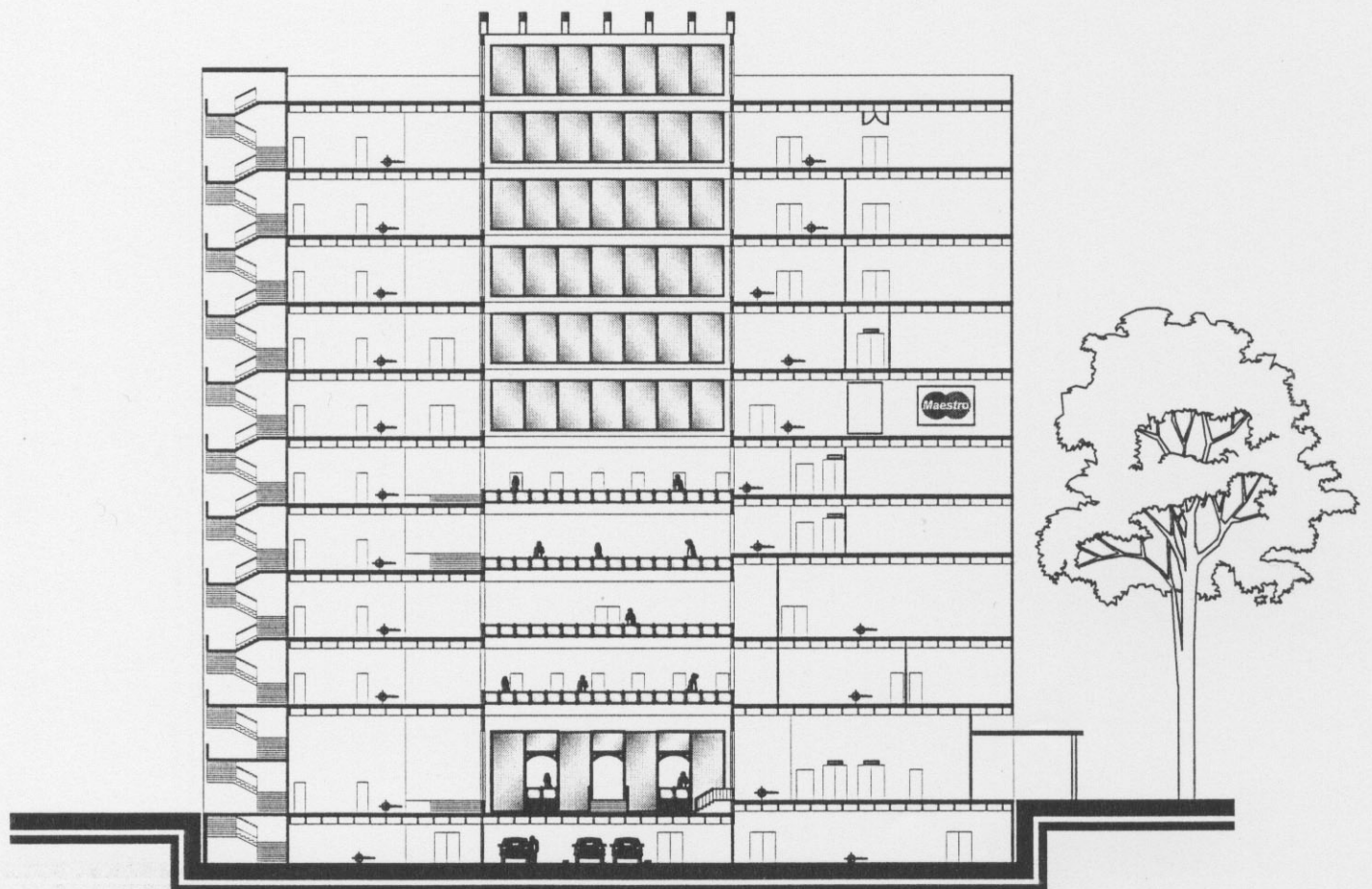


الرقم	الاسم	الرمز
1	مكتب	WC
2	مكتب	WC
3	مكتب	WC
4	مكتب	WC
5	مكتب	WC
6	مكتب	WC
7	مكتب	WC
8	مكتب	WC

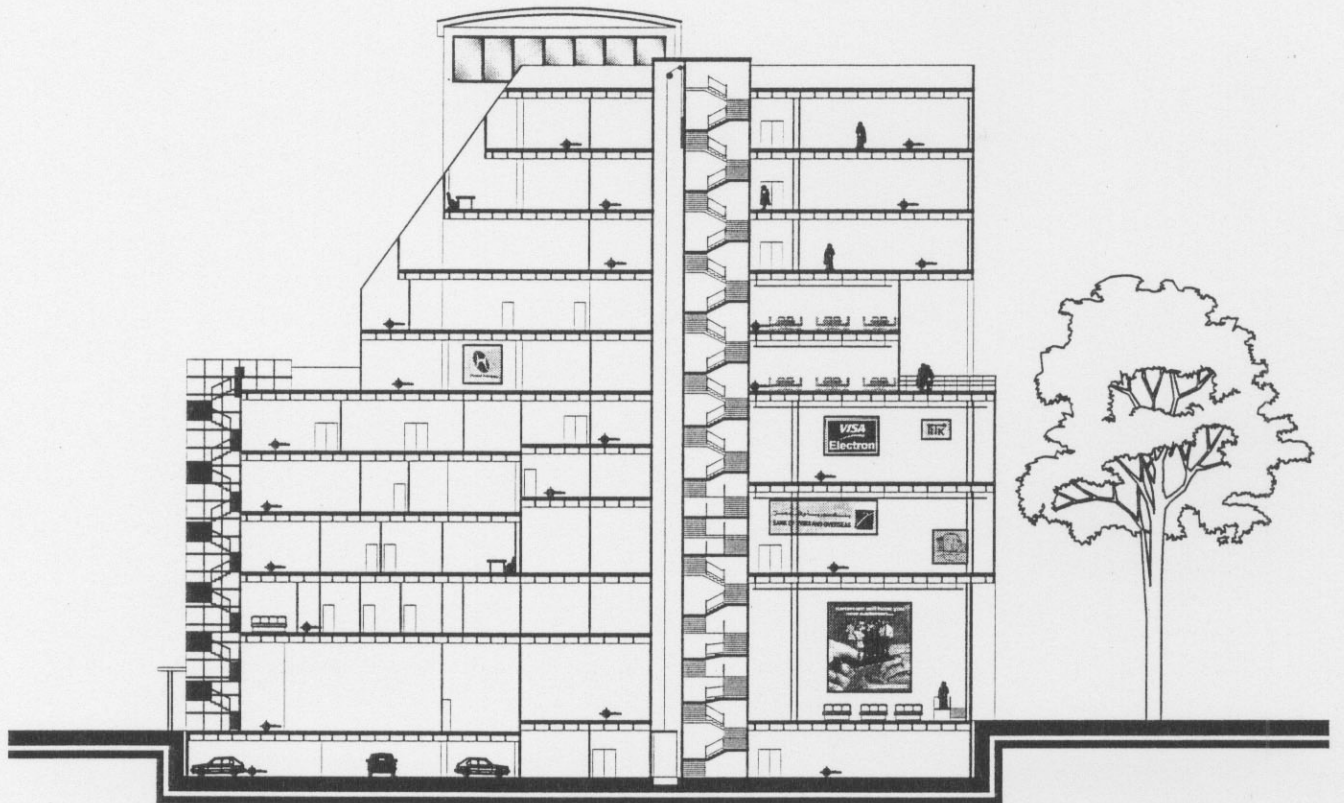




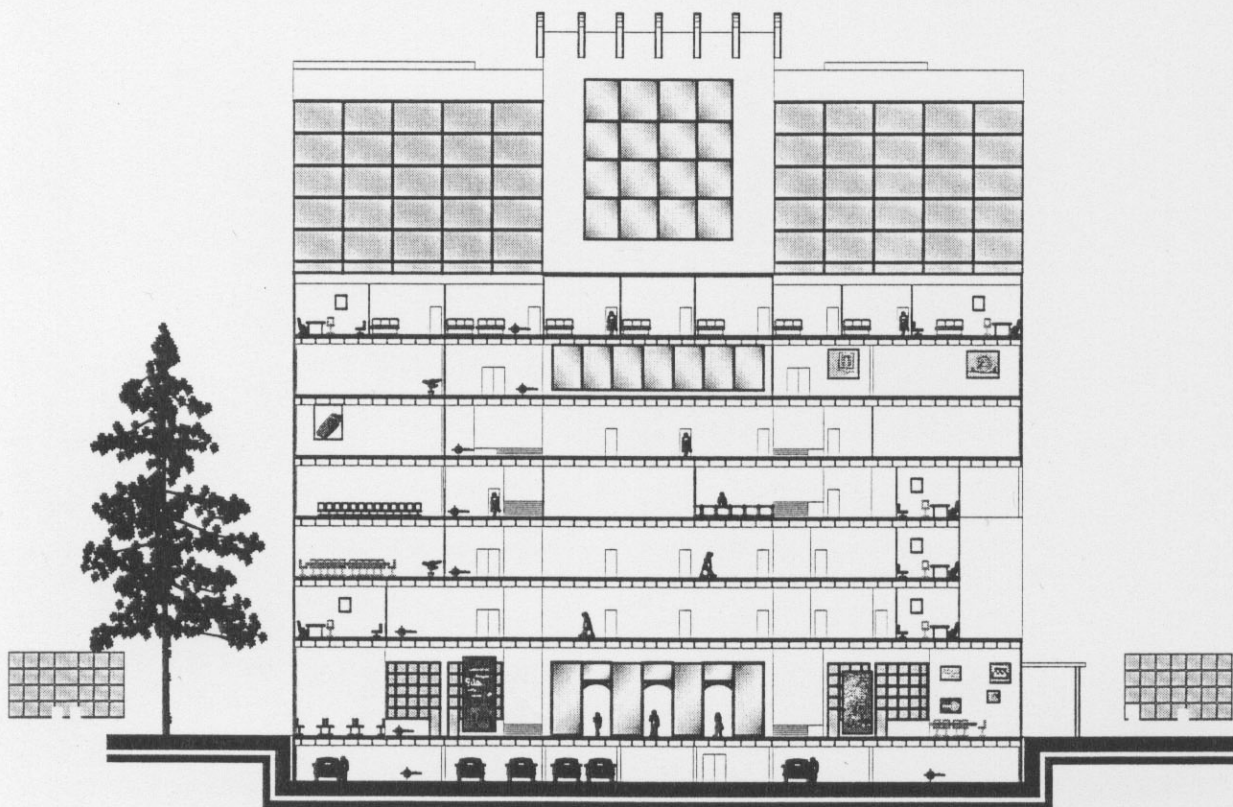
المقطع A-A 1/100



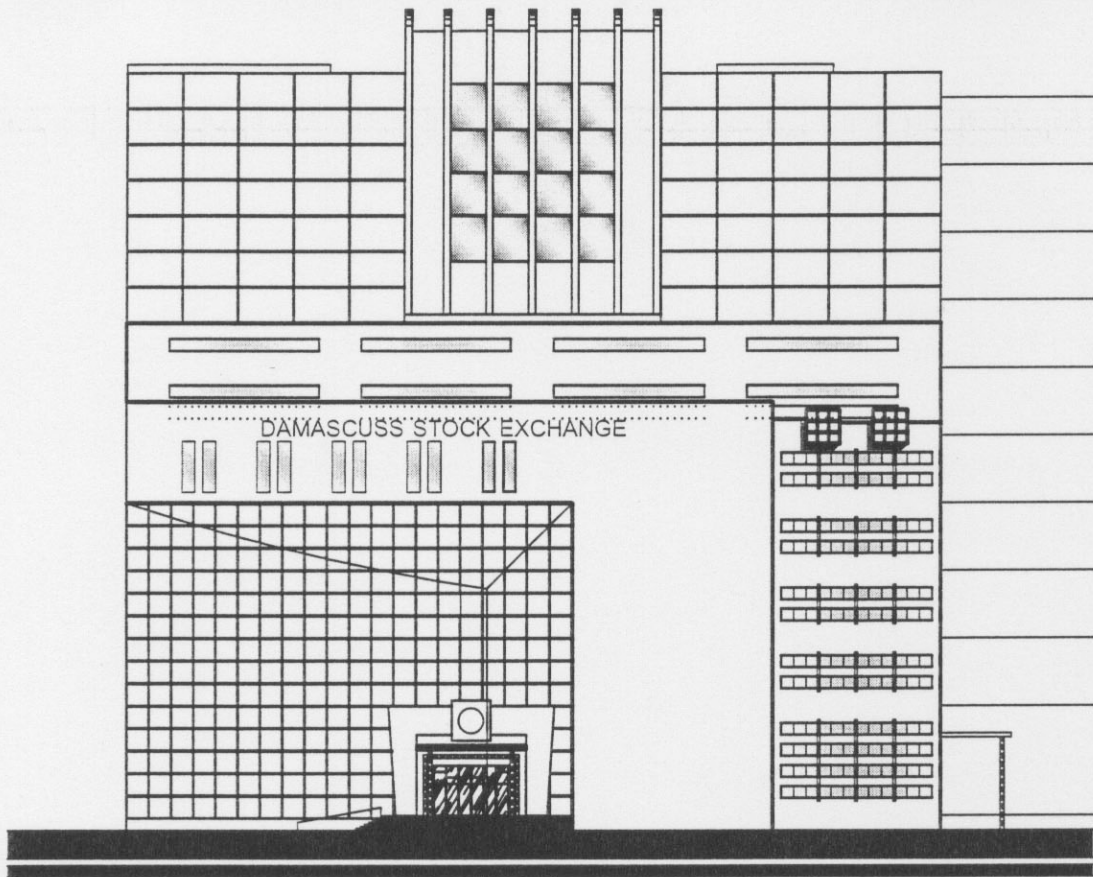
المقطع C-C 1/200



المقطع B-B 1/100



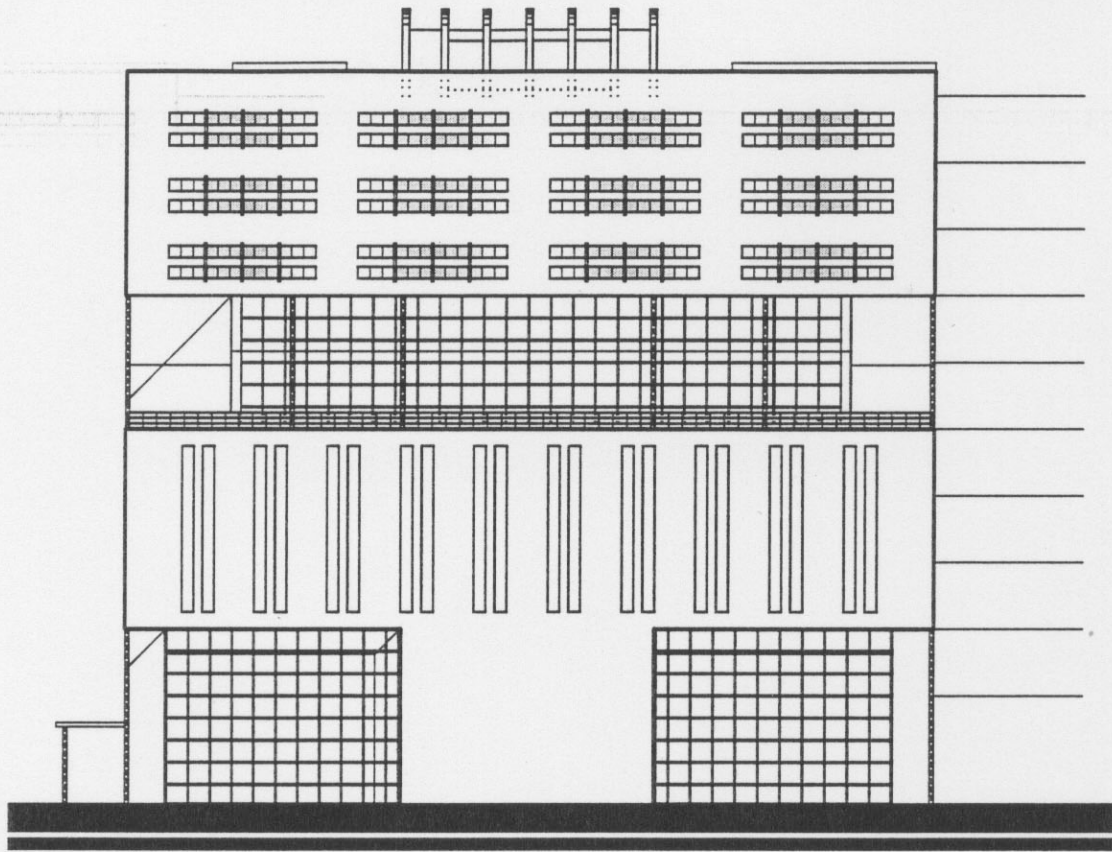
المقطع D-D 1/200



الواجهة الجنوبية الشرقية



الواجهة الجنوبية الغربية



الواجهة الشمالية الغربية



الواجهة الشمالية الشرقية